التقرير الرائد لمنظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024- 2026

الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل

موجز تنفيذي

أصبح للمرة الأولى، أكثر من نصف سكان العالم مشمولين بشكل من أشكال الحماية الاجتماعية. ورغم أنّ هذا التقدم مرحب به، إلا أنّ الحقيقة المرة تبين أنّ 3,8 مليار شخص ما زالوا غير مشمولين تماماً بالحماية الاجتماعية. وبالتالي، أصبحت الحاجة الملحة إلى جعل حق الإنسان في الضمان الاجتماعي حقيقة واقعة للجميع أكثر إلحاحاً نظراً للدور الذي يجب أن تؤديه الحماية الاجتماعية في مواجهة تحد أكبر يتمثل في الحاجة إلى العمل المناخي وتحقيق الانتقال العادل لمعالجة الأزمة الثلاثية التي تهدد عالمنا والمتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. ومع اقتراب نقاط التحول الكبرى من تجاوزها بسبب الانحباس الحراري في الوقت الراهن، تمثل أزمة المناخ التهديد الأكبر والأخطر للعدالة الاجتماعية.

لذلك، بات من الضروري التحرك بشكل عاجل نحو تحقيق انتقال عادل استجابة لأزمة المناخ. وفي هذا الصدد، تؤدي نُظم الحماية الاجتماعية الشاملة دوراً مهماً في تحقيق الطموحات المناخية وتيسير الانتقال العادل. ومن خلال التركيز بشكل خاص على أزمة المناخ والحاجة الملحة إلى تحقيق الانتقال العادل، يقدم هذا التقرير نظرة عامة عالمية على التقدم المحرز في جميع أنحاء العالم منذ عام 2015 في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وبناء نُظم حماية اجتماعية قائمة على الحقوق، مما يوفر مساهمات أساسية في إطار الرصد لخطة عام 2030.[1] ويدعو التقرير صانعي السياسات والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى تسريع جهودهم لسد فجوات الحماية وتحقيق الطموحات المناخية في الوقت نفسه.

ويمكن استخلاص خمس رسائل من هذا التقرير:

- ***تساهم الحماية الاجتماعية مساهمة مهمة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.*** وتعد الحماية الاجتماعية أمراً أساسياً للتكيف مع تغير المناخ[2] لأنها تعالج الأسباب الجذرية للاستضعاف من خلال منع الفقر و الاستبعاد الاجتماعي والحد من انعدام المساواة. فهي تعزز قدرة الناس على التعامل مع الصدمات المرتبطة بالمناخ بشكل مسبق من خلال توفير حد أدنى للدخل والحصول على الرعاية الصحية. كما تساهم في رفع القدرات التكيفية، بما في ذلك قدرات الأجيال القادمة من خلال آثارها الإيجابية على التنمية البشرية والاستثمار الإنتاجي وتنويع سبل العيش. علاوة على ذلك، من شأن الاستجابة الشاملة والفعالة للخسائر والأضرار على نطاق واسع أن تعزز نُظم الحماية الاجتماعية، لاسيما عند وجود مستويات عالية من التغطية والتأهب. ونُظم الحماية الاجتماعية أساسية أيضاً لتعويض وتخفيف الآثار السلبية المحتملة على الناس والمنشآت، الناتجة عن سياسات التخفيف[3] من آثار تغير المناخ وغيرها من السياسات البيئية. وعندما تقترن هذه النظم بسياسات نشطة تخص سوق العمل، يصبح بإمكانها أن تساعد الأفراد على الانتقال إلى وظائف أكثر مراعاة للبيئة وممارسات اقتصادية أكثر استدامة. كما يمكن للحماية الاجتماعية أن تدعم بشكل مباشر جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. وتشمل بعض الخيارات الداعمة لعملية خفض الانبعاثات تحويل صناديق المعاشات التقاعدية العامة إلى استثمارات صديقة للبيئة وتحويل الإعانات المخصصة للوقود الأحفوري إلى إعانات الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم المالي لردع الأنشطة الضارة بهدف حماية واستعادة الأحواض الطبيعية للكربون.
- ***يجب اتخاذ إجراءات سياسية حاسمة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتكييفها مع الواقع الجديد، لاسيما في البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ، حيث التغطية هي الأدنى.*** وتزيد الحماية الاجتماعية من قدرة الأفراد والاقتصادات والمجتمعات على الصمود من خلال توفير استجابة سياسية منهجية لمخاطر دورة الحياة والمخاطر المتعلقة بالمناخ، علماً أنّ كلًا منها يعزز الآخر (وعلى ما يبدو، تكاد هذه المخاطر أن تصبح أكثر اندماجاً وتشابكاً كلما ازداد الاحترار العالمي بجزء عشري من الدرجة). وفي هذا السياق، يتعين على صانعي السياسات تحقيق هدف مزدوج: تطبيق سياسات مناخية تدعم جهود التخفيف والتكيف لاحتواء أزمة المناخ، وفي الوقت نفسه، تعزيز الحماية الاجتماعية لمعالجة مخاطر دورة الحياة العادية والمخاطر المناخية. وفي ظل المشهد المتغير للمخاطر، يجب على صانعي السياسات ضمان أن تكون نظم الحماية الاجتماعية قادرة على التعامل مع هذين النوعين من المخاطر.
- ***غير أنّ قدرة نظم الحماية الاجتماعية على المساهمة في الانتقال العادل تعوقها الفجوات المستمرة في تغطية الحماية الاجتماعية وكفايتها وتمويلها.*** كل هذه الأمور تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. والاستثمار في تعزيز نظم الحماية الاجتماعية أمر لا غنى عنه لنجاح الانتقال العادل. إذ أنّ تكاليف التقاعس عن العمل هائلة، وسيكون من غير المنطقي ومن غير الحكيم عدم الاستثمار في هذا المجال. لذلك، فإنّ الحاجة إلى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية ضرورية بقدر ما هي ملحة. وبدون الاستثمار في نظم الحماية الشاملة، ستؤدي أزمة المناخ إلى تفاقم أوجه الاستضعاف والفقر وانعدام المساواة القائمة، بينما المطلوب هو العكس تماماً. علاوة على ذلك، ولكي تكون سياسات التخفيف وغيرها من السياسات البيئية مجدية، ستكون هناك حاجة إلى الحماية الاجتماعية لحشد الدعم العام. وتوفر صكوك حقوق الإنسان ومعايير الضمان الاجتماعي الدولية توجيهات أساسية لإرساء نظم عالمية للحماية الاجتماعية

[1] لا يمكن مقارنة التقديرات حصرياً مع الإصدار السابق لـتقرير *الحماية الاجتماعية في العالم* بسبب التحسينات المنهجية واتساع نطاق توفر البيانات والتنقيحات القطرية.

[2] يشير التكيف مع تغير المناخ إلى عملية التكيف مع تغير المناخ الفعلي أو المتوقع وآثاره من أجل تخفيف الضرر أو استغلال الفرص المفيدة.

[3] يشير التخفيف من تغير المناخ إلى الإجراءات التي تقلل من معدل تغير المناخ (على سبيل المثال، الحفاظ على الوقود الأحفوري في الأرض) أو تعزيز وحماية مصارف غازات الدفيئة التي تقلل من وجودها في الغلاف الجوي (على سبيل المثال، الغابات والتربة والمحيطات).

قادرة على التصدي لهذه التحديات وإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي للجميع.

- ***يجب أن يسترشد العمل المناخي والانتقال العادل بالعدالة الاجتماعية، مع وضع حقوق الإنسان في صلب العملية.*** يمكن أن تسهم الحماية الاجتماعية في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. كما يمكنها أن تسهم في تصحيح أوجه انعدام المساواة العالمية والمحلية التي طال أمدها وأوجه التباين التي تفاقمت بسبب أزمة المناخ. ولا يمكن تخطي أزمة المناخ إلا من خلال الجهود المشتركة ولكن مع تحمل المسؤولية بشكل يتناسب مع القدرات. ولا بد من الاعتراف بأنّ المسؤولية التصحيحية الخاصة تقع على عاتق المسؤولين الرئيسيين عن الأزمة. ويترتب على ذلك آثار بالغة على تمويل الحماية الاجتماعية على الصعيد المحلي، وعلى دور الدعم المالي الدولي للبلدان التي تفتقر إلى القدرات الاقتصادية والمالية الكافية، التي ساهمت الأقل في الأزمة ولكنها تتحمل وطأتها. وهذا يشكل عنصراً أساسياً من عناصر العدالة الاجتماعية.

نعم، قد أُحرز بعض التقدم، إلا أنّ مليارات الأشخاص لا يزالون قابعين في المعاناة وغير جاهزين لصدمات دورة الحياة والصدمات المناخية التي تلوح في الأفق

منذ الإصدار الأخير من تقرير *الحماية الاجتماعية في العالم*، تجاوزت تغطية الحماية الاجتماعية معلماً هاماً على المستوى العالمي. وللمرة الأولى، بات أكثر من نصف سكان العالم (52,4 في المائة) مشمولين بإعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية (المؤشر 1-3-1 من أهداف التنمية المستدامة)، مقابل 42,8 في المائة في عام 2015 (انظر الشكل ES.1). وهذا تقدم مرحب به.

وإذا استمر التقدم بهذه الوتيرة على المستوى العالمي، فسيتطلب الأمر 49 عاماً إضافياً، أي حتى حلول عام 2073، ليحصل الجميع على إعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية. بالتالي، إنّ هذه الوتيرة لسد فجوات الحماية بطيئة للغاية.

علاوة على ذلك، يسير العالم حالياً على مسارين مختلفين تماماً في مجال الحماية الاجتماعية: فالبلدان مرتفعة الدخل (85,9 في المائة) تقترب من التمتع بتغطية شاملة؛ بينما تحرز البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (71,2 في المائة) والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (32,4 في المائة) خطوات كبيرة في سد فجوات الحماية. وفي الوقت نفسه، لم تشهد معدلات التغطية في البلدان منخفضة الدخل (9,7 في المائة) زيادة تذكر منذ عام 2015، والتي لا تزال منخفضة بشكل غير مقبول.

لا تزال الفجوات بين الجنسين في التغطية القانونية والفعالة على المستوى العالمي كبيرة، حيث تتخلف التغطية الفعالة للنساء عن تلك الخاصة بالرجال للحصول على إعانة واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية (50,1 في المائة و 54,6 في المائة على التوالي). وفي ما يتعلق بالتغطية القانونية الشاملة، يلاحَظ وجود تفاوت مماثل. إذ لا تشمل نظم الضمان الاجتماعي الشاملة قانوناً سوى 33,8 في المائة من السكان في سن العمل. مع ذلك، يكشف تصنيف هذا الرقم حسب الجنس عن وجود فجوة واضحة بين الجنسين، حيث يبلغ معدل التغطية 39,3 في المائة للرجال و28,2 في المائة للنساء، أي بفارق 11,1 نقطة مئوية. ويجب أن تصبح نظم الحماية الاجتماعية أكثر مراعاة لقضايا الجنسين، على أنها جزء من مجموعة أكبر من السياسات الرامية إلى معالجة أوجه انعدام المساواة في سوق العمل والتوظيف والمجتمع.

وبالنسبة للأشخاص غير المشمولين بالتأمين الاجتماعي، من المهم ملاحظة أنّ المساعدة الاجتماعية أو غيرها من الإعانات النقدية غير القائمة على الاشتراكات تؤدي دوراً محورياً في ضمان مستوى أساسي على الأقل من الضمان الاجتماعي، في غياب هذا النوع من التأمين. وعلى المستوى العالمي، زادت التغطية من 26.7 في المائة إلى 37.3 في المائة من الأشخاص المستضعفين منذ عام 2015. وتفسّر هذه الزيادة جزئياً بالاستجابة السياسية المؤقتة لجائحة كوفيد-19. غير أنّ زيادة التغطية قد تعود أيضاً إلى تنامي الاحتياجات بسبب تزايد الفقر والاستضعاف وأوجه القصور في العمل اللائق. وبصرف النظر عن التفسير، يجب بذل المزيد من الجهود لتيسير الانتقال من المساعدة الاجتماعية إلى العمل اللائق (بما في ذلك العمل للحساب الخاص) الذي يشمله التأمين الاجتماعي، مما يوفر مستويات أعلى من الحماية ويخفف الضغط على ميزانيات الحكومات.

◄ الشكل ES.1: المؤشر 1-3-1 من أهداف التنمية المستدامة: التغطية الفعالة للحماية الاجتماعية، تقديرات عالمية وإقليمية وعلى مستوى الدخل، بحسب المجموعة السكانية، 2015 و 2023 (بالنسبة المئوية)

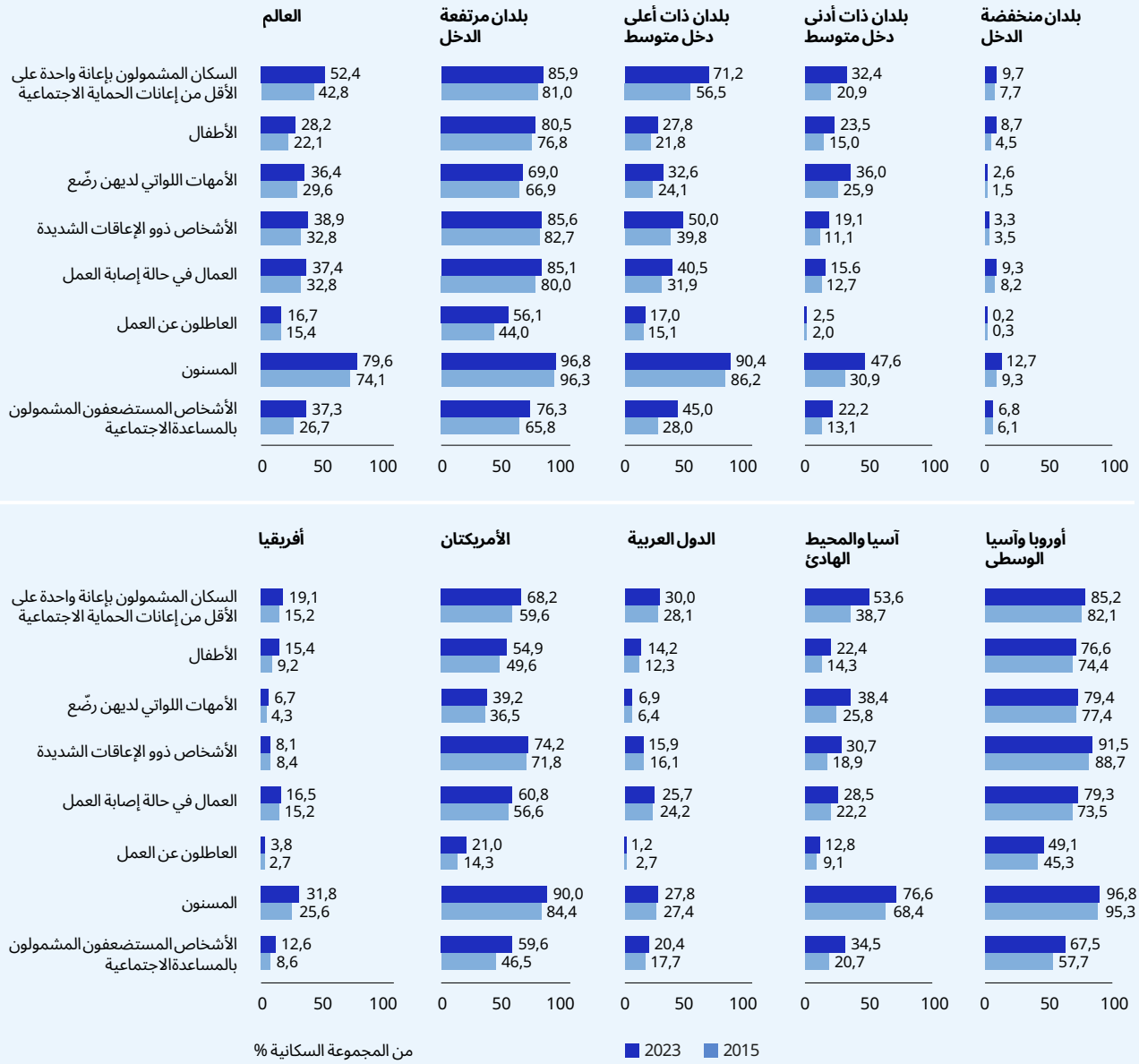

ملاحظات: يرجى العودة إلى المرفق 2 للاطلاع على شرح منهجي. المجاميع العالمية والإقليمية وعلى مستوى الدخل مرجّحة بعدد السكان. ولا يمكن مقارنة التقديرات حصرياً مع الإصدار السابق لـتقرير الحماية الاجتماعية في العالم بسبب التحسينات المنهجية واتساع نطاق توفر البيانات والتنقيحات القطرية.

المصادر:

ILO modelled estimates, 2024; World Social Protection Database, based on the Social Security Inquiry; ISSA Social Security Programs Throughout the World; ILOSTAT; national sources.

آفاق غير مشجعة: البلدان الأكثر استضعافاً في مواجهة أزمة المناخ هي للأسف غير جاهزة

لا يزال السكان في البلدان الأكثر استضعافاً في مواجهة أزمة المناخ والأكثر عرضة لمخاطر المناخ للأسف غير جاهزين. ففي البلدان العشرين الأكثر استضعافاً في مواجهة أزمة المناخ، لا يستفيد سوى 8,7 في المائة فقط من السكان من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية مما يترك 364 مليون شخص غير محميين بالكامل (الشكل ES.2). كما أنّ نحو 25 في المائة من السكان في البلدان الخمسين الأكثر استضعافاً في مواجهة أزمة المناخ يستفيدون من تغطية فعالة. مما يعني أنّ 2,1 مليار شخص يواجهون حالياً ويلات تدهور المناخ من دون حماية، معتمدين على حنكتهم وأقاربهم للتعامل معها.

وهذا ليس وسيلة للمضي قدماً في سياق مستقبل مناخي يزداد تقلباً. وتتفاقم محنة هؤلاء الأشخاص بسبب الفجوة المالية الكبيرة، التي تحول دون توفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية على الأقل. و تبلغ الفجوة التمويلية في البلدان العشرين الأكثر استضعافاً 200,1 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 69,1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي البلدان الخمسين الأكثر استضعافاً، تبلغ هذه الفجوة 644 مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 10,5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي). إلا أنّ سد هذه الفجوات التمويلية ليس مستحيلاً إذا تم حشد القدرات المحلية، لكنه يتطلب دعماً دولياً متضافراً، لا سيما في البلدان الأكثر استضعافاً.

الشكل ES.2: البلدان العشرون والخمسون الأكثر استضعافاً في مواجهة تغير المناخ، ومتوسط تغطية السكان الفعالة والمرجحة بإعانة نقدية واحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية، 2023

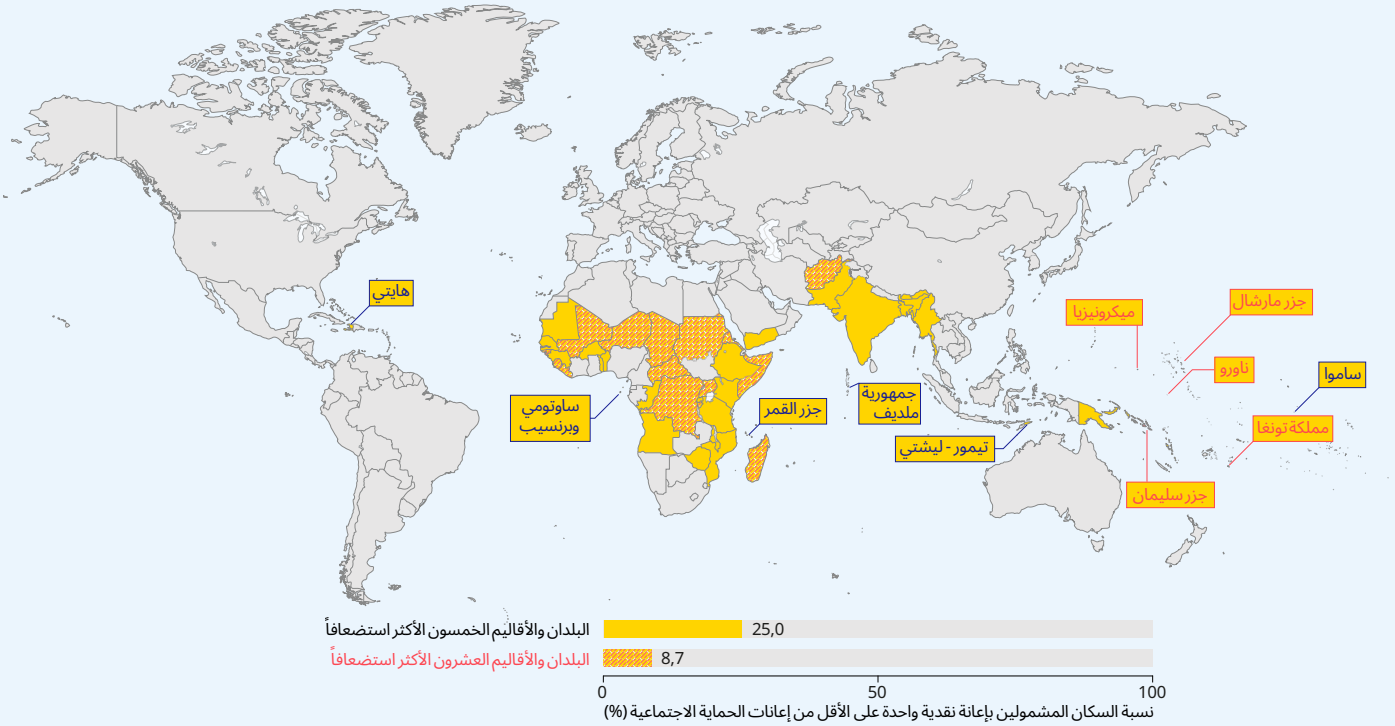

ملاحظات: يرجى العودة إلى المرفق 2 للاطلاع على شرح منهجي. المجاميع العالمية والإقليمية مرجّحة بعدد السكان.
الحدود المبينة لا تعني موافقة منظمة العمل الدولية عليها أو قبولها بها. انظر نص إخلاء المسؤولية الكاملة على الموقع التالي: ilo.org/disclaimer
المصادر:
ILO estimates, World Social Protection Database, based on the SSI; ISSA Social Security Programs Throughout the World; ILOSTAT; national sources and Notre Dame Global Adaptation Initiative Country Index.

ترتبط فجوات الحماية إلى حد كبير بنقص واسع في الاستثمار في الحماية الاجتماعية

لا تزال فجوات التمويل في مجال الحماية الاجتماعية كبيرة. وبهدف ضمان مستوى أساسي على الأقل من الضمان الاجتماعي من خلال إرساء أرضية للحماية الاجتماعية، تحتاج البلدان ذات الدخل الأدنى والمتوسط إلى مبلغ إضافي قدره 1.4 تريليون دولار أمريكي أو 3.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (2024) لهذه البلدان سنوياً، يتكوّن من 2.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو 833.4 مليار دولار أمريكي للرعاية الصحية الأساسية و1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 552.3 مليار دولار أمريكي لخمس إعانات نقدية للحماية الاجتماعية. وبشكل أكثر تحديداً، ستحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى استثمار 308,5 مليار دولار إضافي سنوياً، أي ما يعادل 52,3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو أمر غير ممكن على المدى القصير من دون دعم دولي.

ويعيق نقص الاستثمار في الحماية الاجتماعية الطموحات الرامية إلى سد الفجوات في تغطية وشمول وملاءمة نظم الحماية الاجتماعية. وفي المتوسط، تنفق البلدان 12,9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، ولكنّ هذا الرقم يخفي تبايناً كبيراً بين البلدان. فالبلدان مرتفعة الدخل تنفق في المتوسط 16,2 في المائة؛ والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى 8,5 في المائة؛ والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى 4,2 في المائة؛ بينما تنفق البلدان منخفضة الدخل نسبة ضئيلة قدرها 0,8 في المائة.

وتحسين ملاءمة الحماية الاجتماعية أمر بالغ الأهمية أيضاً. فالفجوات المستمرة على مستوى ملاءمة الحماية الاجتماعية تعيق قدرة هذه الأخيرة على منع الفقر والحد منه، كما تحد من قدرتها على تمكين التمتع بحياة كريمة. وضمان تقديم الإعانات الملائمة طوال الحياة أمر أساسي لضمان أرضية من الحماية الاجتماعية والسعي نحو مستويات أعلى من الإعانات. ومن المرجح أن تؤدي أزمة المناخ إلى تنامي الاحتياجات، بما في ذلك بسبب ارتفاع الأسعار، الأمر الذي سيتطلب زيادة متناسبة في توقعات الناس بشأن الإعانات الملائمة.

ولكي تحقق نظم الحماية الاجتماعية إمكاناتها في التصدي لمخاطر دورة الحياة والاستجابة لتغير المناخ، لا بد من مواصلة تعزيزها. لذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لضمان الحماية الشاملة والملائمة، مع ضمان تمويل نظم الحماية الاجتماعية بشكل منصف ومستدام. وتكلفة التقاعس عن الاستثمار في الحماية الاجتماعية هائلة، وتشمل فقدان الإنتاجية والازدهار وزيادة تعرض التماسك الاجتماعي لمخاطر وتبديد القدرات البشرية، فضلاً عن الألم غير الضروري وانتشار الأمراض وحالات الوفاة المبكرة، وغيرها الكثير من التبعات الاجتماعية - الاقتصادية السلبية.

لا تزال الحماية الاجتماعية بعيدة المنال بالنسبة إلى 1.8 مليار طفل

أبرز النقاط:

- لا تزال الحماية الاجتماعية بعيدة المنال بالنسبة للغالبية العظمى من الأطفال. بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 18 عاماً حول العالم، يحصل 23.9 في المائة منهم على إعانات الأسرة أو الأطفال، مما يعني أنّ 1.8 مليار طفل غير مشمولين بالتغطية. وبالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 15 عاماً، 28.2 في المائة منهم فقط مشمولون بالتغطية، بزيادة قدرها 6,1 نقطة مئوية منذ عام 2015. وهذا يعني عدم حصول 1,4 مليار طفل على هذه الإعانات.
- يحصل أقل من طفل واحد من كل عشرة أطفال (7,6 في المائة) تتراوح أعمارهم بين صفر و 18 عاماً في البلدان منخفضة الدخل على إعانة نقدية للأطفال أو للأسرة، مما يترك الملايين عرضة لنقص التعليم وسوء التغذية والفقر وانعدام المساواة، ويعرضهم لآثار طويلة الأمد. ويتحمل الأطفال، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في الفقر، وطأة أزمة المناخ.
- جرى وصف أزمة المناخ بأنها عنف هيكلي ضد الأطفال، مما يعرّض رفاههم وآفاقهم للخطر. وهذا يؤكد أهمية جعل نظم الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود حتى تستمر في تحقيق أهدافها الأساسية ودعم الاحتياجات الإضافية للأطفال بسبب تغير المناخ.
- من الضروري زيادة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية للأطفال. وفي المتوسط، ينفق 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على إعانات الأطفال على المستوى العالمي. ومجدداً، تبرز تباينات إقليمية كبيرة؛ وتتراوح النسبة بين 0,2 في المائة في البلدان منخفضة الدخل و 1,0 في المائة في البلدان مرتفعة الدخل.

لا تزال هناك فجوات الحماية واضحة في صفوف الأشخاص في سن العمل

أبرز النقاط:

- تُظهر اتجاهات التغطية العالمية بين عامي 2015 و 2023 (بما في ذلك المؤشر 1-3-1 من أهداف التنمية المستدامة) بعض التقدم، حتى ولو لا يزال غير كاف، بالنسبة للأشخاص في سن العمل، مما يترك عدة ملايين من الأشخاص من دون حماية أو حماية كافية. وستتفاقم هذه الفجوات في الحماية بسبب المخاطر المناخية وسياسات المناخ والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.
- *حماية الأمومة:* تحصل 36,4 في المائة من النساء اللواتي لديهنّ رضّع في جميع أنحاء العالم على إعانات أمومة نقدية، بزيادة قدرها 6.8 نقطة مئوية. وهذا يعني أنّ 85 مليون امرأة لديهنّ رضّع لا يستفدن من هذه الإعانات. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أوجه انعدام المساواة قائمة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والرضّع والأطفال، كما أنّ التعرض لمخاطر تغير المناخ له عواقب على تفشي الأمراض وحالات الوفاة في صفوف الأمهات والرضّع.
- *إعانات المرض (التغطية القانونية):* يحق لما نسبته 56,1 في المائة من القوى العاملة في العالم، أي 34,4 في المائة من السكان في سن العمل، الحصول على إعانات المرض بموجب القانون. وهذا يعني أنّ 4,1 مليار شخص في سن العمل لا يحصلون على إعانات المرض بموجب القانون. وحتى في حالات توفر هذا النوع من الإعانات، قد تؤدي الملاءمة المحدودة ومدة التغطية ومعايير الأهلية إلى نشوء فجوات في الحماية. ويطرح تغير المناخ تحديات جديدة أمام الإنتاجية والحماية من المرض بسبب انتشار الأمراض الحالية والجديدة.
- *الحماية من إصابات العمل:* يتمتع 37,4 في المائة من العمال بالحماية من إصابات العمل التي تشمل إصابات العمل والأمراض المهنية، بزيادة قدرها 4,6 نقطة مئوية. وهذا يترك 2,3 مليار عامل من دون حماية على الإطلاق. وتؤدي هيكليات سوق العمل غير المؤاتية وضعف تنفيذ النظم، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، إلى ترسيخ هذه الفجوات. كما ستؤدي المخاطر المناخية مثل الحرارة الشديدة إلى تفاقم مخاطر إصابات العمل وتنامي الاحتياجات في مجال السلامة والصحة المهنيتين.
- *إعانات الإعاقة:* يحصل 38,9 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة على إعانات الإعاقة، بزيادة قدرها 6,1 نقطة مئوية. مما يعني عدم حصول 146 مليون شخص من ذوي الإعاقة الحادة على أية تغطية. وغالباً ما تكون الخدمات الإضافية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة غير كافية لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. ويزيد تغير المناخ من مدى استضعاف هؤلاء الأشخاص.
- *الحماية من البطالة:* يحصل 16,7 في المائة من العاطلين عن العمل على إعانات نقدية للبطالة، بزيادة قدرها 1,3 نقطة مئوية، مما يعني أنّ هذه الحماية لا تشمل 157 مليون شخص عاطل عن العمل. وغالباً ما يفتقر الشباب والعاملون لحسابهم الخاص والعمال على المنصات الرقمية والعمال الزراعيون والعمال المهاجرون إلى الحماية من البطالة. كما أنّ العديد من النظم القائمة ليست مستعدة لتغطية التحديات المرتبطة بالمناخ أو تسهيل إزالة الكربون من القطاعات كثيفة الانبعاثات الكربونية.
- *تشير تقديرات الإنفاق* إلى تخصيص نسبة 4,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم للإنفاق على الحماية الاجتماعية العامة غير الصحية للأشخاص الذين هم في سن العمل. وإلى حد كبير، تفسر النفقات المحدودة وجود فجوات في حماية الأشخاص في سن العمل.

لا يزال المسنون يواجهون تحديات تتعلق بالتغطية وملاءمتها

أبرز النقاط:

- المعاشات التقاعدية هي أكثر أشكال الحماية الاجتماعية انتشاراً على الصعيد العالمي. وحول العالم، يحصل 79,6 في المائة من الأشخاص فوق سن التقاعد على معاش تقاعدي، بزيادة قدرها 5,5 نقطة مئوية منذ عام 2015. مع ذلك، فإنّ أكثر من 165 مليون شخص فوق سن التقاعد القانوني لا يحصلون على معاش تقاعدي.
- لا يزال ضمان الحماية الملائمة في سن الشيخوخة يشكل تحدياً، لا سيما بالنسبة للنساء والعمال ذوي الدخل المنخفض والعاملين في وظائف غير مستقرة والعمال على المنصات الرقمية والعمال المهاجرين. ومن المرجح أن تتفاقم هذه التحديات بسبب تغير المناخ وتترجم بهجرة غير طوعية أو بمسارات مهنية مجزأة أو بضغوط اقتصادية عامة ناجمة عن المناخ.
- في الكثير من البلدان، لا سيما حيث تنتشر العمالة غير المنظمة، لم تكن تغطية المعاشات التقاعدية القائمة على

الاشتراكات بالسرعة الكافية لضمان تأمين دخل كاف في سن الشيخوخة. ويوفر اعتماد المعاشات التقاعدية الممولة من الضرائب مصدر دخل مهماً للمسنين الذين ليس لديهم إعانات كافية للحصول على معاشات تقاعدية قائمة على الاشتراكات. ومع ذلك، لا تكفي مستويات الإعانات في بعض البلدان لضمان أرضية للحماية الاجتماعيةللمسنين.

- على المستوى العالمي، يبلغ متوسط الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية وغيرها من الإعانات غير المرتبطة بالصحة للمسنين 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، لا تزال هناك تباينات إقليمية كبيرة، حيث تتراوح مستويات الإنفاق من 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا وآسيا الوسطى إلى 1.7 في المائة في أفريقيا.
- تهدد أزمة المناخ الاستدامة والملاءمة المالية لنظم المعاشات التقاعدية. وبناءً على ذلك، يجب أن تتكيف نظم المعاشات التقاعدية لمواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ بغية ضمان الاستدامة على المدى الطويل وحماية نوعية حياة المستفيدين منها. ويمكن أن تساعد صناديق المعاشات التقاعدية أيضاً في مكافحة أزمة المناخ من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الأصول المستدامة ومنخفضة الانبعاثات الكربونية.

حماية الصحة الاجتماعية: مساهمة أساسية في التغطية الصحية الشاملة

أبرز النقاط:

- لم يصبح الحق في الحماية الصحية الاجتماعية بعد واقعاً شاملاً للجميع. وفي حين أنّ أكثر من أربعة أخماس (83.7 في المائة) من سكان العالم مشمولون بالقانون، فإنّ 60.1 في المائة فقط من سكان العالم يتمتعون بالحماية الفعالة من خلال نظام للحماية الصحية. وهذا يعني أنّ 3,3 مليار شخص لا يتمتعون بالحماية. وقد تعرقلت التغطية منذ عام 2020، مما يدل على وجود فجوات بالغة على مستوى التطبيق. وبالإضافة إلى توسيع نطاق الحماية الصحية، فإنّ الاستثمار في توفر خدمات الرعاية الصحية الجيدة أمر بالغ الأهمية.
- لا تزال الحواجز التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية تتمثل في النفقات الصحية التي تتكبدها الأسر المعيشية من أموالها الخاصة والبعد عن المرافق الصحية والقيود المفروضة على نطاق الخدمات الصحية ونوعيتها ومقبوليتها وطول فترات الانتظار المرتبطة بالنقص والتوزيع غير المتكافئ للعاملين في مجال الصحة والرعاية وتكاليف الفرص البديلة مثل وقت العمل الضائع والأرباح الضائعة.
- يتزايد الإنفاق من الأموال الخاصة على الرعاية الصحية على المستوى العالمي، مما دفع 1,3 مليار شخص إلى براثن الفقر في عام 2019. ويشكل التمويل الجماعي وتجميع المخاطر على نطاق واسع والمستحقات القائمة على الحقوق شروطاً أساسية لدعم الوصول الفعال إلى الرعاية الصحية للجميع بطريقة تستجيب للصدمات.
- ثمة حاجة ملحة لتعزيز الروابط وتحسين التنسيق بين الاستفادة من الرعاية الصحية وضمان تأمين الدخل لمواجهة المحددات الرئيسية للصحة. وتؤثر أزمة المناخ تأثيراً مباشراً على صحة الناس، في حين تؤدي أيضاً إلى تفاقم أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، التي تُعتبر محددات قوية للإنصاف في مجال الصحة. ويجب ألا تكون الصحة والرفاه امتيازاً لقلة من الناس، وتتطلب أوجه انعدام المساواة الناجمة عن أزمة المناخ استثمار طارئ.

حان وقت تكثيف الجهود: نحو مستقبل أكثر اخضراراً وأمناً اقتصادياً وعدلاً اجتماعياً

إنّ الوقت ينفد بسرعة لوقف الاحترار العالمي الجامح وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة، إذ لم يتبق سوى أقل من ست سنوات على الموعد المحدد لتحقيق المعلم الرئيسي لعام 2030. لقد حان الوقت لتكثيف الجهود وتسريع التقدم في مجال الحماية الاجتماعية وتحقيق الانتقال العادل. وهذا أمر ضروري للأجيال الحالية والمستقبلية. وهو يتطلب قدراً كبيراً من الاستثمار والتصميم والإرادة السياسية من جانب صانعي السياسات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء. وحماية كوكب الأرض - مع حماية صحة الناس ودخلهم ووظائفهم وسبل عيشهم، فضلاً عن حماية المنشآت والحفاظ على كوكب صالح للعيش، كلها أمور يجب أن توفر دفعاً كافياً لصانعي السياسات لبناء نظم الحماية الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن تحديد عدة أولويات:

- ***التخفيف من حدة أزمة المناخ وتحقيق الانتقال العادل يتطلّب إيلاء اهتمام كافٍ لبناء نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والقائمة على الحقوق.*** يجب على البلدان أن تكثف جهودها للتصدي للتهديد القائم الذي تطرحه أزمة المناخ. وتعد الحماية الاجتماعية من أقوى

أدوات السياسة التي يمكن للحكومات استخدامها لإدارة هذا التحدي بشكل عادل من خلال ضمان حماية الجميع بشكل مناسب. ويجب أن يكون ذلك جزءاً من استجابة سياسية متكاملة. ومن شأن ذلك أن يساعد في ضمان الشرعية السياسية للسياسات المناخية. كما يتطلب تصحيح أوجه انعدام المساواة المتأصلة في أزمة المناخ عدالة عالمية، بما في ذلك التضامن في التمويل.

- ***من خلال تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، يمكن للدول أن تثبت أنها تعتزم حماية شعوبها من خلال عقد اجتماعي متجدد.*** وهذا أمر أساسي لتعزيز الرفاه والتماسك الاجتماعي والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وتعزز الحماية الاجتماعية القوية الثقة بين الدولة والمجتمع، ويمكن أن تضمن حماية جميع أفراد المجتمع بشكل جيد، وتولد استعداداً للموافقة على السياساتالمناخية.
- ***الحفاظ على الوعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب يظل أمراً بالغ الأهمية.*** الفقر والابتعاد عن شبكات الأمان الاجتماعي الواهية نحو أرضيات متينة للحماية الاجتماعية والوصول تدريجياً إلى مستويات أعلى وأكثر ملاءمة من الحماية؛ (ب) ضمان أن تكون نظم الحماية الاجتماعية مراعية لقضايا الجنسين؛ (ج) تيسير الحصول على الرعاية الجيدة وغيرها من الخدمات؛ (د) جعل الصحة والرفاه محور تركيز أكبر في اقتصاداتنا.
- ***التأهب للصدمات المناخية وسياسات الانتقال العادل يتطلّب وضع نظم شاملة للحماية الاجتماعية قبل وقوعها.*** حسن تدبير الأساسيات ووضع وتطبيق استراتيجيات وسياسات وطنية للحماية الاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي الآن وليس في وقت لاحق. ويمكن أن تسهم النظم في منع الأزمات واحتوائها وتخفيف آثارها وتعزيز التعافي السريع وبناء قدرة الناس على التكيف مع الصدمات والمخاطر اليومية. وفي الأزمات الإنسانية، يتطلب ذلك العمل على الرابط بين السلام والتنمية والعمل الإنساني، واستخدام النظم القائمة للصحة والحماية الاجتماعية قدر الإمكان وتعزيزها بشكل منهجي.
- ***المزيد من الاستثمار ضروري لتحقيق نظم حماية اجتماعية شاملة ومتينة.*** التصدي لمخاطر دورة الحياة والمخاطر المناخية بطريقة مستدامة ومنصفة. وتحتاج البلدان ذات القدرات المالية المحدودة، والكثير منها أيضاً شديد الاستضعاف في مواجهة أزمة المناخ، إلى دعم مالي دولي لتمكينها من سد فجوات التمويل وبناء نظم الحماية الاجتماعية الخاصة بها.

ويمكن تحقيق مكاسب هائلة إذا ما أعطيت الحماية الاجتماعية الشاملة الأولوية الواجبة في السياسة العامة بشأن العمل المناخي والانتقال العادل. ويمكن للحماية الاجتماعية، بوصفها جزءاً من الإطار السياسي المتكامل، أن تكفل للجميع جني ثمار الازدهار الجديد الأكثر مراعاة للبيئة والعقد الاجتماعي المتجدد والكوكب المجدد الأكثر ملاءمة للحياة والأجيال المستقبلية. فالفرصة متاحة في حال أراد صانعو السياسات انتهازها.

الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية، تعزيز العمل اللائق

منظمة العمل الدولية وكالة تابعة للأمم المتحدة معنية بعالم العمل. ونحن نضمّ الحكومات وأصحاب العمل والعمال لحفز نهج متمحور حول الإنسان من أجل مستقبل العمل، من خلال استحداث العمالة والحقوق في العمل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

ilo.org

منظمة العمل الدولية
Route des Morillons 4
1211 Genève 22
Suisse